

التحرير والتنوير

وعطف (وهو يحيي الموتى) على جملة (فإِ هو الولي) إدماج لإعادة إثبات البعث ترسيخا لعلم المسلمين وإبلاغا لمسامع المنكرين لأنهم أنكروا ذلك في ضمن اتخاذهم أولياء من دون إِ فلما أبطل معتقدهم إلهية غير إِ أردف بإبطال ما هو من علائق شركهم وهو نفي البعث وليس ذلك استدلالا عليهم لإبطال إلهية آلهتهم لأن وقوع البعث مجود عنهم .

فأما عطف جملة (وهو على كل شيء قدير) فهو لإثبات هذه الصفة إِ تعالى تذكيرا بانفراده بتمام القدرة ويفيد الاستدلال على إمكان البعث قال تعالى (وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه) ويفيد الاستدلال على نفي الإلهية عن أصنامهم لأن من لا يقدر على كل شيء لا يصلح للإلهية : قال تعالى (أفمن يخلق كمن لا يخلق) وقال (لا يخلقون شيئا وهم يخلقون) وقال (وإن يسلبهم الذباب شيئا لا يستنقذوه منه) . والغرض من هذا تعريض بإبلاغه إلى مسامع المشركين .

ولما كان المقصود إثبات القدرة إِ تعالى عطفت الجملة على التي قبلها لأنها مثلها في إفادة الحكم وكانت إفادة التعليل بها حاصلة من موقعها عقبها ولو أريد التعليل ابتداء لفصلت الجملة ولم تعطف .

(وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إِ) E A يجوز أن يكون هذا تكملة للاعتراض فيكون كلاما موجهها من إِ تعالى إلى الناس . ويجوز أن يكون ابتداء كلام متصلا بقوله (ذلكم إِ ربي عليه توكلت) (فحكمه إِ) تعين أن يكون مجموع هذا الكلام لمتكلم واحد لأن ضمائر (ربي وتوكلت وأنيب) ضمائره وتلك الضمائر لا تصلح أن تعود إلى إِ تعالى . ولا حظ في سياق الوحي إلى أحد سوى النبي A فتعين تقدير فعل أمر بقول يقوله النبي A .

والجملة معطوفة على الجمل التي قبلها لأن الكلام موجه إلى النبي A وإلى المسلمين . والواو عاطفة فعل أمر بالقول وحذف القول شائع في القرآن بدلالة القرائن لأن مادة الاختلاف مشعرة بأنه بين فريقين وحالة الفريقين مشعرة بأنه اختلاف في أمور الاعتقاد التي أنكروها الكافرون من التوحيد والبعث والنفع والإضرار .

و (من شيء) بيان لإبهام (ما) أي أي شيء اختلفتم فيه والمراد : من أشياء الدين وشؤون إِ تعالى .

وضمير (فحكمه) عائد إلى (ما اختلفتم) على معنى : الحكم بينكم في شأنه إِ . والمعنى : أنه يتضح لهم يوم القيامة المحق من المبطل فيما اختلفوا فيه حين يرون الثواب للمؤمنين والعقاب للمشركين فيعلم المشركون أنهم مبطلون فيما كانوا يزعمون .

و (إلى ا) خبر عن (حكمه) . و (إلى) لانتهااء وهو انتهاء مجازي تمثيلي مثل تأخير الحكم إلى حلول الوقت المعين له عند ا تعالى بسير السائر إلى أحد ينزل عنده . ولا علاقة لهذه الآية باختلاف علماء الأمة في أصول الدين وفروعه لأن ذلك الاختلاف حكمه منوط بالنظر في الأدلة والأقيسة صحة وفسادا فأصدار الحكم بين المصيب والمخطئ فيها يسير إن شاء الناس التداول والإنصاف . وبذلك توصل أهل الحق إلى التمييز بين المصيب والمخطئ ومراتب الخطأ في ذلك على أنه لا يناسب سياق الآيات سابقها وتاليها ولا لأغراض السور المكية . وقد احتج بهذه الآية نفاة القياس وهو احتجاج لا يرتضيه نطاس .

(ذلكم ا ربي عليه توكلت وإليه أنيب [10]) يجوز أن تكون الجملة مقول قول محذوف يدل عليه قوله (لتنذر أم القرى) الآية فتكون كلاما مستأنفا لأن الإنذار يقتضي كلاما منذرا به ويجوز أن تكون متصلة بجملة (وما اختلفتم فيه من شيء) تكملة للكلام الموجه من ا ويكون في قوله (ربي) التفاتا من الخطاب إلى التكلم والتقدير : ذلكم ا ربكم وتكون جملتا (عليه توكلت وإليه أنيب) معترضتين .

والإشارة لتمييز المشار إليه وهو المفهوم من (فحكمه إلى ا) . وهذا التمييز لإبطال التباس ماهية الإلهية والربوبية على المشركين إذ سمو الأصنام آلهة وأربابا . وأوثر اسم الإشارة الذي يستعمل للبعيد لقصد التعظيم بالبعد الاعتباري اللازم للسمو وشرف القدر أي ذلكم ا العظيم . ويتوصل من ذلك إلى تعظيم حكمه فالمعنى : ا العظيم في حكمه هو ربي الذي توكلت عليه فهو كافيني منكم